

**دور المرونة المالية في القيمة السوقية المضافة من خلال
المسؤولية الاجتماعية للمدة (2008-2022)***

**أ. د. احمد جاسم محمد المطوري
قسم التنمية الاقتصادية / البصرة**

**م. م. ابتهاج جليل محسن العسكري
قسم علوم مالية ومصرفية / البصرة**

دور المرونة المالية في القيمة السوقية المضافة من خلال المسؤولية الاجتماعية
للمدة (2008-2022)*

Abstract

The banking sector is one of the most important sectors that all countries depend on in developing economic activity by attracting capital and investments, which helps to increase economic growth rates and achieve its economic and social goals. Through the mediator of social responsibility, depending on the sample of the study, the Iraqi private banks.

Financial flexibility is considered one of the basic necessities in contemporary financial management, and the developments taking place in the banking environment in the twenty-first century need effective financial flexibility to make it able to face and keep pace with the continuous developments in the banking business.

With regard to the Iraqi banking sector in general and private commercial banks in particular, we find that this sector suffers from many economic, financial and security problems and difficulties, and that this sector worked under difficult and successive financial and economic conditions and crises due to the fluctuation of oil prices and the instability of exchange rates that were the reason

for entering Iraq with economic crises Continuing as a result of its reliance on oil exports mainly, which led to a decrease in the added market value in some commercial banks .

المستخلص

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تعتمد عليها جميع الدول في تطوير النشاط الاقتصادي من خلال جذب رؤوس الأموال والاستثمارات ، مما يساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية. من خلال وسيط المسؤولية الاجتماعية بحسب عينة الدراسة للمصارف الخاصة العراقية.

تعد المرونة المالية من الضروريات الأساسية في الإدارة المالية ، كما أن التطورات التي تشهدها البيئة المصرفية في القرن الحادي والعشرين تحتاج إلى مرونة مالية فعالة تجعلها قادرة على مواجهة ومواكبة التطورات المستمرة في العمل المصرفي .

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي العراقي بشكل عام والمصارف التجارية الخاصة بشكل خاص نجد أن هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية والأمنية ، وأن هذا القطاع عمل في ظل ظروف وأزمات مالية واقتصادية صعبة ومتلاحقة بسبب تذبذب أسعار النفط وعدم استقرار أسعار الصرف التي كانت سببا في دخول العراق بأزمات اقتصادية مستمرة نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية بشكل رئيس ، مما أدى إلى انخفاض القيمة السوقية المضافة في بعض البنوك التجارية .

الكلمات المفتاحية : المرونة المالية ، القيمة السوقية المضافة ، المسؤولية الاجتماعية .

المقدمة:

لقد اجتذبت المرونة المالية قدرا كبيرا من الاهتمام من قبل الباحثين على مدى العقود الماضية. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية المرونة المالية في المصارف التجارية العراقية ودورها مع القيمة السوقية المضافة من خلال وسيط المسؤولية الاجتماعية، وبيان هذا الدور من خلال دراسة العلاقة والارتباط بين المتغيرات المرونة المالية من خلال مؤشراتها (الرافعة المالية ، الحيازات النقدية ، نسبة الربحية) كمتغير مستقل في القيمة السوقية المضافة، المتغير المعتمد على مؤشر القيمة السوقية المضافة، البنوك عينة الدراسة، وهذه العلاقة تكمن من خلال وسيط المسؤولية الاجتماعية للمدة (2008-2022).

أما القيمة السوقية المضافة ، فهي مقياس يستعمل لتقييم النجاح في تعظيم ثروة المساهمين، ويمكنه قياس مقدار ثروة البنك في السوق.

هناك شركات تستعمل القيمة السوقية المضافة لمقارنة قيمة سعر السهم بإجمالي القيمة الدفترية أكبر من إجمالي القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، MVA لحقوق الملكية في الشركة إذا كانت أقل من إجمالي القيمة الدفترية لحقوق الملكية MVA فإن قيمة البنك تعد موجبة، وإذا كانت الملكية تعد قيمة البنك سلبية.

فقد تكونت هيكلية الدراسة من :

- المبحث الاول : منهجية الدراسة .
- المبحث الثاني : الجانب النظري .
- المبحث الثالث : الجانب العملي .
- المبحث الرابع : استنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول / منهجية الدراسة

تتألف منهجية الدراسة من عدة جوانب اساسية هي :

اولاً- مشكلة الدراسة

تواجه المصارف التجارية العراقية العديد من التحديات التي تؤثر بشكل وبأخر على القيمة السوقية المضافة ، ولعل من اهم التحديات هو انخفاض المرونة المالية التي يتمتع بها المصرف الذي يمكنها من الاستدامة ومنافسة باقي المصارف وهذا يؤثر ايضاً على القيمة السوقية المضافة للمصارف ، وبما أن المرونة المالية توضح قدرة المصارف في إدارة الصدمات السلبية في الدخل ، وتجنب الازمات المالية والاستفادة من الفرص الاستثمارية بسهولة ، فحاولت هذه الدراسة اكتشاف العلاقة بين المرونة المالية والقيمة السوقية المضافة ويتم ذلك من خلال الوسيط المسؤولية الاجتماعية عن طريق مجموعة من التساؤلات الآتية :-

- 1- هل يمكن تحسين القيمة السوقية المضافة عن طريق زيادة المرونة المالية للمصارف ؟
- 2- هل هنالك دور للوسيط (مسؤولية الاجتماعية) مع المتغيرات (المرونة المالية) و (القيمة السوقية المضافة) ؟

ثانياً - اهداف الدراسة

في ضوء مشكلة البحث والاسئلة المطروحة يهدف البحث إلى ما يأتي :

- 1- بيان مدى قدرة المرونة المالية في التأثير على القيمة السوقية المضافة .
- 2- بيان مستوى القيمة السوقية المضافة في المصارف عينة الدراسة .

3- تحليل وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بوجوده الوسيط المسؤولية الاجتماعية .

ثالثاً : فرضيات الدراسة

تتكون فرضيات الدراسة من اربعة مجموعات رئيسة هي :

اولاً : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين مؤشرات المرونة المالية على القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة الدراسة .

ثانياً : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين مؤشرات المرونة المالية على المسؤولية الاجتماعية للمصارف عينة الدراسة.

ثالثاً: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة الدراسة .

رابعاً : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين مؤشرات المرونة المالية على القيمة السوقية المضافة من خلال المسؤولية الاجتماعية للمصارف عينة الدراسة .

رابعاً : اهمية الدراسة

تنبثق اهمية البحث في ما تقدمه المصارف عينة الدراسة لتحسين القيمة السوقية المضافة ، وتظهر اهمية البحث من العلاقة بين متغيرات الدراسة المرونة المالية والقيمة السوقية المضافة ، اذ يتم قياس المرونة المالية عن طريق مجموعة من المؤشرات وهي :

1- مؤشر الرافعة المالية ، وسيتم استخراج بأستعمال 2- (نسبة

السيولة) ، ومؤشر حيازة النقدية 3- (نسبة النقد) ، ومؤشر

الربحية 4- نسبة (العائد على حق الملكية) ، التي تفسر قدرة

المصرف في تمويل الالتزامات ، وتوفير السيولة الكافية لتسديد

الالتزامات ، وتوضيح مدى تأثيرها على متغير القيمة السوقية

المضافة التي تقاس بمؤشر القيمة السوقية المضافة ، وذلك من خلال الوسيط المسؤولية الاجتماعية تقاس بمؤشر اجمالي المسؤولية الاجتماعية .

خامساً : حدود البحث

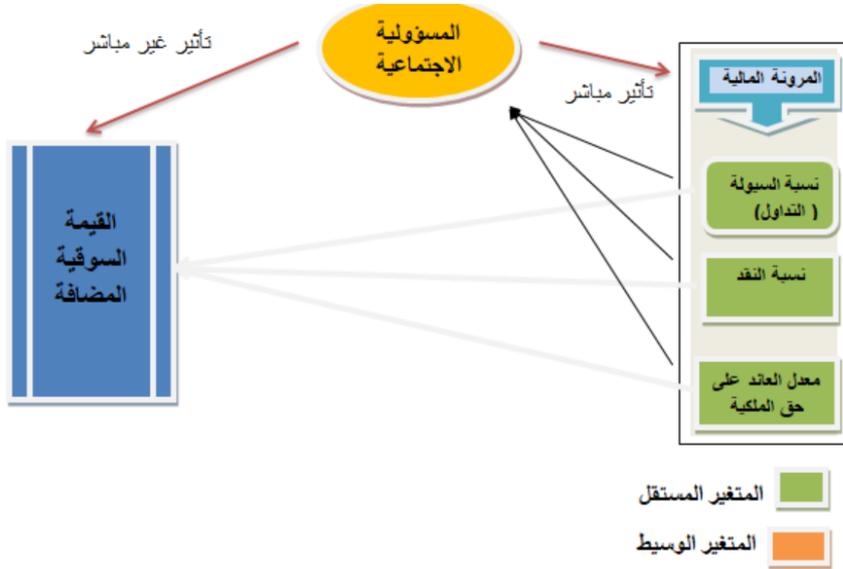
تمثل نطاق الدراسة بما يأتي :

- اقتصرت عينة الدراسة على (تسعة) مصارف أهلية تجارية عراقية (المنصور ، الموصل للتنمية والاستثمار ، الاهلي العراقي ، الشمال للتنمية والاستثمار، الاتحاد العراقي ، الائتمان العراقي ، سومر التجاري ، الخليج التجاري ، الشرق الاوسط) .
- الاطار الزمني تم تحديد حسب نشاط المصارف وتوفر البيانات خلال المدة (2008-2022) .

سادساً : مخطط الفرض (انموذج الدراسة) .

يبين المخطط فرضيات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة وكما يأتي :

شكل (1) انموذج الدراسة



المتغير التابع

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولاً : مفهوم المرونة المالية (Flexibility Financial of Concept)

تعد المرونة المالية من المواضيع الحديثة والمهمة في مجال الادارة المالية التي لا بد من الخوض فيها ، فقد تعددت التعريفات التي تناولت مصطلح المرونة المالية وحظت باهتمام العديد من الباحثين ، إذ أشار الباحثين أن المرونة المالية هي قدرة المؤسسة في الحصول على ميزة استغلال الفرص غير المتوقعة عبر إدارة الاحداث الفجائية التي تؤثر على القطاع بالكامل، فالمؤسسات ذات المرونة المالية العالية قادرة على تجنب الصعوبات المالية عبر مواجهة الصدمات السلبية واستثمار الاموال في الفرص المربحة، فكلما ارتفع مستوى المرونة المالية كلما زادت قدرة المصارف في مواجهة مختلف حالات الطوارئ ، مما يؤدي إلى تقليل

مخاطرها المالية ، أي أن مفهوم المرونة المالية (أمكانية المؤسسة المالية على زيادة تدفقاتها النقدية في المستقبل لتغطية أي حاجة غير متوقعة أو الاستفادة من أي فرص غير متوقعة) (الاسدي ، 2021 ، 18-17) .

اذ تعرف المرونة المالية بأنها "قدرة المصارف على الوصول إلى تمويلها وإعادة هيكلته بتكلفة منخفضة". ومن خلال تبني هذا الرأي، هناك قناتان يمكن من خلالهما أن تصبح المرونة المالية ذات قيمة بالنسبة للشركات . (290 ، Rapp، 2014) .

ثانياً : مفاهيم القيمة السوقية المضافة added market value of

Concepts

تعرف القيمة السوقية المضافة على أنها القيمة الناشئة عن تجاوز القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية، أي أنها المقياس الكمي المتراكم لعوائد رأس المال المساهم به في الشركات، فهي تستخدم للوقوف على مدى جودة إدارة المصرف لأموال المساهمين بالأجل الطويل .

ومما سبق يمكن تعريف مؤشر القيمة السوقية المضافة على أنه أحد أهم المؤشرات التي توفر تقييماً للمساهمةً متكاملًا لأداء المصرف المالي منذ نشأتها وحتى تاريخ حساب قيمته السوقية و في التعرف على مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين . (نايف ، كردي ، 2023 ، 569)

- أهمية القيمة السوقية المضافة :

يعد مؤشر القيمة السوقية المضافة دليلاً يقوم حملة الاسهم والمالك باستخدامه بهدف تتبع حركة النمو في ثروتهم من خلال مقارنة السعر الدفترى الخاص بالسهم مع سعره في السوق، وفي حال كانت القيمة السوقية أكبر من القيمة

الدفترية يعني هذا أن ثروة المالك في تزايد ، أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية يعني هذا بأن هناك تناقص في ثروتهم .
وتقاس القيمة السوقية المضافة بالفرق بين القيمة السوقية للأسهم وقيمتها الدفترية ، وتمثلها بما يلي :

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية لحقوق المساهمين.

إن القيمة السوقية للديون تكون في الغالب مساوية تقيمها الدفترية، لذلك يمكن التعبير عن القيمة السوقية المضافة كما يلي :

القيمة السوقية المضافة - القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية لحقوق المساهمين .

ويمكن حساب القيمة السوقية المضافة طبقاً للطريقة الثانية بخصم القيمة الاقتصادية المضافة بالمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للوصول إلى القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة وذلك كما يلي :

$$2- MVA = EVA_1 / (1+WACC)^1 + EVA_2 / (1+WACC)^2 + EVA_3 / (1+WACC)^3$$

وبحساب القيمة السوقية المضافة يمكن الحكم على مدى كفاءة الإدارة في تعظيم أو تدمير ثروة الملاك أو القيمة المحققة لحملة الأسهم ، فإذا كانت القيمة السوقية للمصارف أكبر من قيمتها الدفترية فإن الزيادة تعبر عن المبلغ الذي استطاعت الإدارة أن تعثر أو تعظم به ثروة الملاك، وإذا كانت القيمة السوقية للمصرف أقل من قيمتها الدفترية فإن مبلغ النقص يعبر عن المبلغ الذي قامت الإدارة بتدميره من ثروة الملاك، كذلك الحال إذا تم حساب القيمة السوقية المضافة بالقيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة فإن القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة إذا كانت موجبة فإن هذا المبلغ يعبر عن القيمة الحالية للمبالغ التي قامت الإدارة بإضافتها لثروة الملاك ، وإذا كانت القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة

سالبة ، فإن هذا المبلغ السالب يعبر عن القيمة الحالية للمبالغ التي دمرتها الإدارة من ثروة الملاك . (رضوان ، 2011 ، 661-662) .

ثالثا : المسؤولية الاجتماعية

Social Responsibility

المسؤولية الاجتماعية مصطلح مستخدم على نطاق واسع في الآونة الأخيرة ، وقد تعددت واختلقت تعريفات هذا المصطلح من قبل الباحثين والهيئات والمنظمات المهنية والدولية ، ان اتفقت على أهميته الاستراتيجية للمنظمة والمجتمع على حد سواء ، فعلى مستوى الباحثين في هذا المجال على سبيل المثال أن المسؤولية الاجتماعية تعني المساهمة الطوعية لموارد المنظمة في أنشطة تخدم البيئة المحيطة وتحقق تحسينات اجتماعية واقتصادية"، في حين يرى بأن المسؤولية الاجتماعية تمثل السفير بين المجتمعات وقطاع الاعمال .

على مستوى المنظمات والهيئات الدولية نجد أن الاتحاد الاوروبي عرف المسؤولية الاجتماعية "بأنها مفهوم تقوم بمقتضاه منظمات الاعمال بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في نشاطها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح بشكل تطوعي" .

كما عرف مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات على "إنها الالتزام المستمر بالتصرف الاخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرههم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل" . (Siyu Hou ، 2020 ، 2)

عرف منظمة المقاييس العالمية ISO المسؤولية الاجتماعية "بأنها مسؤولية المنظمة عن الاثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية

والسلوك الاخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع ، مع الأخذ في الاعتبار توقعات المساهمين" إلا أن هذا المفهوم أصبح اليوم أكثر اتساعاً ويركز على جوانب تحسين نوعية الحياة بشكل عام وتوفير الاستقرار الاجتماعي وزيادة التكافل الاجتماعي والعناية بشرائح المجتمع كافة من دون تمييز . (قاسم ، 2016 ، 18) .

- اسباب عدم انتشار المسؤولية الاجتماعية

هناك أسبابا عديدة تعوق انتشار المسؤولية الاجتماعية للمصارف ، ومن أهمها :
(الاسرج ، 2014 ، 9)

1. عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم المصارف العراقية.
2. غياب ثقافة العطاء للتنمية اذ إن معظم جهود المصارف تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بالمشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري و مستدام .
3. قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس المجهودات ، فهناك حتى الآن عدم التمييز بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث : الجانب العملي

تهدف الدراسة إلى معرفه كفاءة المصارف الاهلية في استعمال الاموال ، ومدى حاجة المصارف لاتخاذ قرارات التمويل فالمصارف التي تتمتع بالمرونة المالية لها قدرة فائقة لاستمرار في الاوقات الاقتصادية الغير متوقعة ، فضلاً عن الاستفادة من الفرص الاستثمارية غير المتوقعة ، وهو المتغير المستقل الذي استخدمتها في الدراسة وتناولت مجموعة من مؤشرات المالية المتعلقة بالمرونة

المالية ومنها : (دليل الشركات ، سوق العراق للأوراق المالية ، القوائم المالية ،
(2008-2022)

اولاً : المرونة المالية **Financial flexibility** -

وهو المتغير المستقل الذي تم اعتماده في هذه الدراسة

1- الرافعة المالية

$$- \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} * 100$$

2- حيازة النقدية

$$- \text{نسبة النقد} = \frac{\text{النقد} + \text{الموجودات لاجل}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$$

3- الربحية

$$- \text{معدل العائد الى حق الملكية} = \frac{\text{الدخل بعد ضريبة}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

- ثانياً : القيمة السوقية المضافة **added market value** -

- المتغير التابع هو المؤشر الثاني القيمة السوقية المضافة .

واستخدم القانون الاتي لاستخراجها :

- القيمة السوقية المضافة (MVA) = القيمة السوقية للسهم - القيمة
الدفترية لحقوق الملكية .

ثالثاً : المسؤولية الاجتماعية **Social Responsibility**

تعد المسؤولية الاجتماعية المتغير الثالث الذي تم تطرق اليه في هذه الدراسة ،
وتعرف منظمة المقاييس العالمية ISO المسؤولية الاجتماعية "بأنها مسؤولية
المنظمة عن الاثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية

والسلوك الاخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، مع الاخذ في الاعتبار توقعات المساهمين" (رفيع ، الفلاح ، 82) والاستخراج المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد القانون الاتي :

$$\text{المسؤولية الاجتماعية} = \frac{\text{اجمالي الاعانات والتبرعات}}{\text{اجمالي الايرادات}} * 100\%$$

رابعاً : نتائج اختبار الدراسة

لتقدير وقياس دور المرونة المالية في القيمة السوقية المضافة من خلال الوسيط المسؤولية الاجتماعية ، تم اجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من سلامة البيانات التي تم قياسها في المبحث السابق ، وذلك لغرض توصيف النموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبين المتغير المستقل والمتغير الوسيط كمتغير تابع ، والعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بوجود الوسيط ، وذلك من خلال استعمال البرنامج الاحصائي (spss) 23 لتقدير العلاقة من خلال اعتماد اسلوب الانحدار الخطي المتعدد المراحل ، وأستعملت برنامج (Eviews12) لاختبار استقراره السلاسل الزمنية وجذر الوحدة للمتغيرات المستقلة والتابع والوسيط للمصارف عينة الدراسة

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

وتم توصل مجموعة من الاستنتاجات وكما يلي :

1. يعاب على المصارف الخاصة أنها لم تساهم بفاعلية في سوق الإقراض المحلي إلا بنسبة 20%، بينما تتحمل المصارف الحكومية 80%، مشددة على ضرورة معالجة خلل يتمثل في أن المصارف الخاصة أصبحت توظف أموالها لدى البنك المركزي .
2. يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة (LR، EER) على (AMR) في حال عدم وجود الوسيط (SR) .
3. لا يوجد اي تأثير معنوي لمتغير (CR) مع (AMR) في حال عدم وجود الوسيط (LR) .
4. عند اعتبار المسؤولية الاجتماعية متغير مستقل نتوصل بانه لا يوجد تأثير بين المتغير المستقل (SR) والمتغير التابع (AMR) .
5. عند اعتبار المسؤولية الاجتماعية (متغير مستقل) فنلاحظ أن يوجد تأثير معنوي بين متغير المستقل (SR) والمتغير التابع (LR) .
6. عند اعتبار المسؤولية الاجتماعية متغير مستقل (تتوصل أن يوجد تأثير معنوي بين متغير المستقل (SR) والمتغير التابع (RRE) .
7. يوجد تأثير معنوي بين المتغيرات المستقل (LR، RRE) والمتغير التابع (AMR) من خلال وجود الوسيط (SR) .
8. ولا يوجد أي تأثير بين المتغير المستقل (CR) والمتغير التابع (AMR) في حال وجود الوسيط (SR) .

2- التوصيات

هنالك مجموعة من التوصيات واهمها :

- 1- ضرورة قيام المصارف بتعزيز عملها في مجال المسؤولية الاجتماعية من أجل تحسين سمعتها لدى الزبائن عن المصارف لان ذلك يكون سمعة جيد لدى الزبون عن خدمات المصرف بالتالي ستزداد القيمة السوقية المضافة .
- 2- ضرورة قيام ادارة المصارف بالاستثمار في أنشطة لتي تحقق منفعة في المجتمع العراقي من اجل خلق سمعة جيدة و مستدامة لدى الزبائن عن المصارف والخدمات التي تقدمها .
- 3- ضرورة قيام المصارف بتعزيز عملها في مجال المسؤولية الاجتماعية من أجل تحسين سمعة وصورة المصرف لدى الزبائن لان ذلك يكون انطباع جيد لدى الزبون عن المصرف.
- 4- قيام ادارة المصارف باشتراك العاملين بدورات تدريبية لتطوير مهاراتهم في مجال تطوير المسؤولية الاجتماعية الداخلية ودعم المجتمع خاصة من هم في تماس مباشر مع الزبائن سواء أكانوا مدراء او اقسام او موظفين .
- 5- زيادة اهتمام المصارف بالتطورات التكنولوجية والخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف التي تركز على تخصيص جزء من الاموال للمسؤولية الاجتماعية .
- 6- ضرورة نشر قوانين للمصارف تتخصص في مجال المسؤولية الاجتماعية لما تم ملاحظة من خلال الدراسة على قلة الاهتمام بهذا المجال .

- المصادر العربية

- 1- الاسدي ، سيف الدين احمد عواد ، 2021 ” تحليل مؤشرات المرونة المالية للشركات وتأثيرها في الاداء المالي ، ، دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005-2019) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
- 2- الاسرج ، حسين عبد المطلب ، 2014 ” المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودوره ا في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية ”
/Online at <https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/54977>
- 3- دليل الشركات ، سوق العراق للأوراق المالية ، القوائم المالية ، 2008-2022 .
- 4- رضوان ، احمد جمعة احمد ، 2011 ، تقييم العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادية والمحاسبية وعوائد الأسهم بالتطبيق علي الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان .
- 5- رفيع ، فاطمة ابراهيم . ، الفلاح ، فاطمة مفتاح ” واقع الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للمصارف التجارية ” دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا ، ، مجلة البحوث المالية والاقتصادية مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والادارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية

الاقتصاد بجامعة بنغازي ، المقالة رقم (5) 93-75 الاصدار الخامس ،
2020 .

6- قاسم ، سامر ، مدى التزام المصارف التجارية بأبعاد المسؤولية
الاجتماعية دراسة ميدانية في محافظة اللاذقية ، مجلة جامعة
تشرين لمبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية
المجلد 38 العدد (1) 2016 .

ثانياً : المصادر الاجنبية

7-Rapp , Marc Steffen ,Schmid , Thomas , Urban,
Daniel , **The value of financial flexibility and
corporate financial policy , Journal of Corporate
Finance** , Volume 29, December 2014 .

8- Siyu Hou . Zhaoyang Guo , Li . Qingchang , -
**Corporate Social Responsibility and Firm Value:
The Moderating Effects of Financial Flexibility and
R&D Investment** , Marketing Department, School of
Management, Xiamen University, Xiamen , China ,
2020.